مشكلة الفقر و التدهور البيئي :الترابط و التلازم

أ. اعمر بوزيد امحمـــــــد
المركز الجامعي خميس مليانة
د.أوسريـــــــر منـــــــور
المركز الجامعي خميس مليانة

ملخص:

أدت الرغبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، و الاهتمام بقطاع الصناعة و التكنولوجيا إلى تلوث واضح للبيئة، و أصبح هناك إدراك متصاعد و متزايد أن الفقر يعتبر من أكثر العوامل المتسببة في التدهور البيئي و تهديد التنمية في الدول النامية، كما أن التدهور البيئي يؤدي إلى الفقر مما يقتضي تبني مفهوم التنمية المستدامة: من خلال الموازنة بين النظام الاقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية و مراعاة الأمن البيئي.

الكلمات الدالة:الفقر،الموارد،التدهور البيئي،التنمية المستدامة،الإدارة البيئية.

Résume:

Le désir déteindre des taux de croissance économique et L'importance donnée aux secteurs de L'industrie et de la technologie ont débouche manifestement sur une pollution de Environnement, en outre il est devenu clair que la pauvreté est un facteur important causant la dégradation environnementale et vis versa, ce qui repesent une vraie menace pour le développement Dou L'importance D'adopter le concept du développement durable a travers un équilibre entre système économique et système écologique.

Mots clés:

Pauvreté –Ressources – dégradation écologique – environnement durable – le management environnemental

تمهيد :

الفقر ظاهرة اقتصادية و اجتماعية بالغة التعقيد و يشكل حالة متعددة الأبعاد و من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية كإعاقة الجهود و السياسات التنموية.

و لقد صاحب التطور الصناعي و التكنولوجي في كافة المجالات و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية مشاكل البيئة المحلية و العالمية، و تفاقمت معه مشاكل الفقر،و مع مرور الزمن تزايدت حدة هذه المشكلات،فأصبح الإنسان يعي مدى خطورتها ليس فقط على حياته فحسب، بل أدرك أنها تعدت الحدود المسموح بها لتصل إلى قدرات الحياة ككل.

فالمؤتمرات العالمية و الهيئات الدولية و حتى المحلية أصبحت تدرج مشكلة الفقر ضمن المؤتمرات الخاصة بالبيئة، كما أن الهيئات أنجزت عدة مشاريع مدرجة البعد البيئي ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر لضمان تنمية مستدامة.

و تكمن أهمية البحث في محاولة الإسهام في تقديم أفضل لطبيعة العلاقة المترابطة و المتلازمة بين الفقر و البيئة.

و على ضوء ما سبق تبرز الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة الموجودة بين التدهور البيئي و مشكلة الفقر؟

و للإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى:

أولا:مفاهيم حول الفقر :

الفقر هو مشكلة اقتصاديةواجتماعية من جانب تدني مستوى الدخل الفردي لشريحة من المجتمع،و هذه الشريحة تكبر أو تصغر.

فالفقر ينعكس كأوضح ما يكون في مأكل الإنسان و ملبسه و مأواه و مستوى ثقافته، فالدخل الأقل من دولار للفرد في اليوم الواحدلا يكاد يشبع حاجته من الطعام الذي لا يشمل البروتين و الفيتامينات و لا يغطي إلا حاجته من الخبز و قليل من النشويات و البقول الأمر الذي يعم فيه الجوع و سوء التغذية و الملبس المهلهل و فقدان المأوى مما يؤدي الى انتشار الأمية.

و مهما قدم لهؤلاء الفقراء من معونات الغذاء العينية من بعض الدول الغنية فإنها لا تبلغ بالفرد منهم حد الكفاف.

و مع استمرار هذا المستوى من الفقر فإن المناطق التي ينتشر فيها تصبح مهددة بالمجاعات و الاضطرابات الاجتماعية و غيرها.

و على ضوء ما سبق اعتبرت الأمم المتحدة في سنة 2004 كل شخص يقل دخله اليومي على دولارين يعد فقيرا.

مما يشكل الفقر حالة متعددة الأبعاد وتختلف حسب المكان وتتغير حسب العمر والثقافة والنوع الاجتماعي ومظاهر اجتماعية واقتصادية أخرى. وتختلف مدركات الفقر كذلك بين النساء والرجال.

ولا يقتصر الفقر على الحرمان المادي وإنما يشمل كذلك غياب الصوت أو سلطة التأثير والعيش تحت العرضة للتأثر بالأزمات علاوة على الأوضاع السلبية الأخرى ومحدودية القدرة على التعاطي مع حالة تلك العرضة للتأثر(أ).

فالفقر، هو حرمان من الحياة الطيبة مع معاناة الجوع و نقص ما يشبع الحاجات الأساسية للإنسان (أي نقص الغذاء و الكساء و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى المناسب و الترفيه).

ثانيا:العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما :

يعتمد التغير في مدى انتشار الفقرفي الدول على عاملين أساسيين :

1-درجة النمو الاقتصادي: فمن المتوقع (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي و درجة انتشار الفقر،فزيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر و العكس صحيح.

2-درجة ا

في توزيع الدخ

و لذلك من

أ-زاد معدل

ب-حدث :

ج-زيادة مع

ملاحظة: تك

●انخفاض

●انخفاض

●ارتفا

ثالثا:أسباب

يمكن تقسيم

مترابطة مع بعد

1-أسباب

خلال نهب الأ

2-أسباب

أ-العجز في

و رغم أن ال

الفقر في كثير

ب-محدودية

طائلة،و لأسبا

التكنولوجيا الم

رهن تضحيات

ج-عدم نجا

للصندوق و الـ

هذه السياسات

د-ارتفاع م

هـ-ازدياد

القرن العشرين

العشرين،و أزم

و- ازدياد

الإنتاج الفلاحي

زيادة "حضرنة

2-درجة العدالة في توزيع الدخل: يرتبط انتشار الفقر (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) بعلاقة عكسية مع درجة العدالة في توزيع الدخل،فكلما زادت درجة العدالة في توزيع الدخل انخفض انتشار الفقر و العكس صحيح.

و لذلك من المفروض و المتوقع أن تنقص و تقل درجة انتشار الفقر في بلد ما اذا:

أ-زاد معدل النمو الاقتصادي المصحوب بحدوث تحسن في طريقة توزيع الدخل.

ب-حدث تحسن في توزيع الدخل مع ثبات معدل النمو الاقتصادي.

ج-زيادة معدل النمو الاقتصادي مع ثبات طريقة توزيع الدخل.

ملاحظة: تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى :

- انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- انخفاض نسبة الفقر (انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان).
- ارتفاع دخول الأفراد الواقعين تحت خط الفقر.

ثالثا:أسباب الفقر(2):

يمكن تقسيمها لعدة جوانب منها التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و غيرها،فهي متداخلة و مترابطة مع بعضها البعض ،أثرت بطريقة أو بأخرى على الأفراد و المجتمعات عبر الزمان و المكان.

1-أسباب تاريخية: تتعلق بمخلفات الاستعمار ، ذلك أن معظم الدول التي تعاني من ظاهرة الفقر، تعرضت للاستعمار، من خلال نهب الأخير لمختلف موارده ، و انتهاجه سياسة الأرض المحروقة، و عمله على نشر الأمية و الجهل وسط السكان.

2-أسباب اقتصادية : تعتبر من أهم هذه الأسباب ، و نوجزها كما يلي :

أ-العجز في تمويل التنمية: تتطلب عملية توفر تمويل كاف لها ، و هو ما لم يحقق في كثير من الدول.

و رغم أن البنك الدولي يمنح قروضا خاصة للحد من الظاهرة ، إلا أن وجود عوامل أخرى أثرت سلبا على اتجاهات تراجع الفقر في كثير من الدول.

ب-محدودية نماذج النمو المطبقة: طبقت دول كثيرة نماذج نمو تعتمد على التوجه الاشتراكي، و سخرت لذلك أموالا طائلة،و لأسباب تتعلق بنماذج التنمية المتبعة(حالة الجزائر في نموذج الصناعات المصنعة) و بسبب صعوبة التحكم في التكنولوجيا المطبقة على الصناعات الناشئة، و ضخامة تمويلها،تم اللجوء إلى النهج الرأسمالي و إتباع الاقتصاد الحر، و هو ما رهن تضحيات أجيال بعد عشريات من الصبر، و لم يحقق أمانيه، بل كانت التجربة الاقتصادية عبئا على مستقبله و معيشته.

ج-عدم نجاح سياسة التحول الاقتصادي و محدودية نتائج سياسات التسوية الهيكلية: ساهمت برامج التعديل الهيكلي للصندوق و النقد الدوليين، في إفقار المجتمعات بسبب فشل السياسات ، رغم أن هذه المنظمات الدولية تعزو الفشل لمنفذي هذه السياسات.

د-ارتفاع معدلات التضخم: يساهم ارتفاع معدلات التضخم في تآكل القدرة الشرائية للفرد، مما يزيدمن عدد الفقراء.

هـ-ازدياد الأزمات الاقتصادية و ثبات الأجور: تعتبر الأزمات الاقتصادية المختلفة التي عرفتها البشرية منذ ثمانينات القرن العشرين مدعاة لتسريح العمال، و من أهم هذه الأزمات ما يتعلق بالمديونية الخارجية للدول النامية مطلع ثمانينات القرن العشرين،و أزمة أسواق الأوراق المالية في جنوب شرق آسيا و في بعض دول قارة أمريكا.

و- ازدياد معدل التمدن: تذبذب أسعار المواد الأولية و الزراعية في الأسواق الدولية، و هجرة الأرياف، ساهما في تراجع الإنتاج الفلاحي الذي لم يعد كافيا لتوفير المعيشة،مما ساهم في ارتفاع حد الفقر الريفي،مع العلم أن البنك الدولي يرى أن زيادة "حضرنة السكان" يساعد على تخفيض أعداد الفقراء (ذلك أنه بلغ سكان الحضر 50% من مجموع السكان في العالم)

الدول	الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (%)	معدل الأمية بين البالغين (% لمن هم 15 سنة أو أكثر)	سكان لا يحصلون على مياه مأمونة (%)	أطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن (%)	دليل الفقر البشري
الأردن	6.6	9.1	4	5	7.2
الإمارات	3.4	22.7	-	14	-
البحرين	4.0	11.5	-	9	-
تونس	4.5	26.8	20	4	19.2
الجزائر	9.3	31.1	11	6	21.9
جزر القمر	18.1	43.8	4	25	31.4
جيبوتي	42.9	34.5	0	18	34.3
السعودية	5.2	22.1	5	14	15.8
السودان	27.6	40.1	25	17	31.6
سوريا	5.7	17.1	20	7	13.7
عمان	5	25.6	61	24	31.5
قطر	5.1	15.8	-	6	-
الكويت	2.6	17.1	-	10	-
لبنان	4.3	13.5	0	3	9.5
ليبيا	4.5	18.3	28	5	15.3
مصر	8.6	44.4	3	11	30.9
المغرب	9.0	49.3	20	9	34.5
موريتانيا	30.5	58.8	63	32	48.3
اليمن	19.1	51.0	31.0	46	40.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) .

وحسب تحليل برنامج الأمم المتحدة، يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تقل عن 10% على أنها تدل على انتشار متدني للفقر البشري. بينما يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تساوي أو تفوق 30%، على أنها تدل على انتشار مرتفع للفقر البشري.

●**أبعـــــــــــاد الـــــــــــفقر** : هناك عدة أبعاد يمكن اجمالها في:

●**البعد الاجتماعي** :وهذا البعد يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع مثل عدم تقديم الخدمات كالرعاية الصحية ، العليم ، فرص العمل ن لأفراد المجتمع والتي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية للفقر ، كما أن ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى تحجيم دور لمشاركة بين أفراد المجتمع .

●**البعد السياسي** : حيث أن البعد الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة الأفراد في المجتمع نتيجة قلة الموارد المتاحة وبالتالي يؤثر على نمط مستوى المعيشة ، ولا ننسى دور الحروب في تأثيرها تدني مستوى المعيشة للأفراد ، كما أن دور السياسة في بعض المجتمعات تكون من مسببات الفقر نتيجة امتلاك بعض من أفراد المجتمع ثروات طائلة.

●**البعد الاقتصادي** : يظهر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات ، التي تؤثر على أفراد المجتمع ، ولا تستبعد دور الخصخصة والعولمة واتفاقيات الحاجات في تعميق مشكلة الفقر ، ولعل عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع له دور في تعميق ظاهرة الفقر .

●**المشكلات المترتبة على أبعاد الفقر** : يطرح الفقر عدة مشاكل ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- انعدام وتدني مستوى الدخل .
- انتشار البطالة .
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض المستوى الصحي .
- تدني مستوى الإسكان .
- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الاجتماعي والأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولية باقي أفراد الأسرة .
- ظهور واتساع عمالة الأطفال .

خامسا:الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للحد من الفقر(5):

لابد من البحث عن استراتيجية ذات منحى إنمائي طويل الأجل إلى جانب استراتيجيات تكيفية تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر في الأجل القصير ضمن إطار التشاركية بين كافة مؤسسات المجتمع الاقتصادية العامة والخاصة. إذ لابد للمشاريع الخاصة من القيام بدور قيادي رئيسي في بلوغ أهداف هذه الاستراتيجيات. ولكن ينبغي للعملية الإنمائية أن تلقى التحفيز والتوجيه من الدولة من خلال الإدارة السليمة للأسواق بترويض دافع الربح لخدمة أغراض التنمية الوطنية والحد من الفقر. وتشير دوائر الأمم المتحدة إلى أربعة اتجاهات عامة للسياسات الوطنية في هذا المجال هي:

- الأهمية الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي السريع والمستدام.
- إقامة رابطة دينامية بين الاستثمار والتصدير.
- وضع خيارات من السياسات العامة للتنمية الإنتاجية.
- اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق عن ركب مسيرة النمو.

هذا النهج الشامل المعبر عنه يرمي إلى الحد من الفقر من خلال نمو اقتصادي وتنمية مستدامة يعتمدان على بناء القدرات الإنتاجية.

سادسا:حالة الفقر في الجزائر و الدول النامية(6):نشيران عدد فقراء العرب بلغ نهاية 2005(الذين يعيشون بأقل من دولارين) 65 مليون نسمة، و هي إشارة إلى أن الفقر لا يزال يشكل واقعا مؤلما لهذه الدول رغم اختلاف مستوياته لديها. و أما في الجزائر ، فتتباين أرقام الفقر بين تلك المعدة في الجزائر و التي ترجع للمنظمات الدولية(البنك الدولي، الأمم المتحدة).فمثلا يعطي CNES في تقريره حول التنمية البشرية لسنة 2004 الحد الأدنى للفقر بـــ1.9% ، و بلغ 5.7% سنة 1995، و أيضا 3.6% سنة 1988.استنادا لتقرير التنمية الإنسانية فإن قياس الفقر اعتمادا للحد الأدنى للفقر الوطني بلغ 14.10% سنة 1995 (4.10مليون فقير)،و أيضا 12.10% سنة 2005(3.8 مليون فقير)،و أما بالنسبة لمؤشر الفقر البشري.

فقد احتلت الجزائر المرتبة 51 عالميا. و نوضح ذلك في الجدول التالي رقم(2):

الفقر البشري و فقر الدخل للجزائر

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية -تنمية بشرية متوسطة	دليل الفقر البشري IPH	التوقع عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 سنة (% من المجموعة) الفترة(2000-2005)	نسبة الأمية لدى البالغين (%)من عمر 15 سنة و أكثر.(الفترة (1995-2005)
102:سنة 2004 104:سنة2005	الترتيب :46(2004) القيمة:21.5(2005) الترتيب:51(2005) القيمة:21.5(2005)	7.7	30.1

السكان الذين لا يستخدمون مصدرا محسنا للمياه(%)،2004	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم (% أقل من 5 سنوات)	الأهداف الإنمائية للألفية :السكان تحت خط فقر الدخل (%)
15	10	1دولار يوميا في الفترة (1990-22005>:(2دولار يوميا في الفترة (1990-2005):7.0 خط الفقر الوطني في القترة(1990-2004):22.6

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص 237 .

ومن حيث الجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، فهي تنقسم إلى جزئين خارجية وداخلية حيث تتمحور حول جهود الأمم المتحدة المعبّر عنها في " أهداف الألفية للتنمية (2005 - 2013) والتي كان أولها " القضاء على الفقر والمدقع والجوع " وأيضا إعلان برشلونة المتعلق بالدول الأورو متوسطية ، الذي عزّز برنامج ميدا 1 (1995 - 1999) وميدا 2 (2000 - 2006) وأيضا التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقل الدولي (تسهيل النمو والحد من الفقر - FRGE) ، وتتمحور الجهود الداخلية لمكافحة الفقر في الجزائر ، اعتمادا على دراسة للبنك الدولي سنة 2002 / كما يلي :

- **الآليات الرسمية** : تتمثل آليات داخل نظام الحماية الاجتماعية ، وآليات خارج نظام الحماية الاجتماعية .

حيث تتضمن الأولى : برامج الإعانة الاجتماعية ، برامج التامين الاجتماعي برامج سوق العمل النشطة .

وتتضمن الثانية الصحة ، التعليم ، دعم السعار ، التنظيمات .

- **الآليات الغير الرسمية** : تشمل المساعدات الخيرية للأفراد والأسر ، وأموال الزكاة ولاحظ البنك الدولي أن الفقر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية في الجزائر ، وثيق الصلة بالبطالة ، ولذلك منحها قرضين خلال (2004 - 2006) ،

أحدهما لمكافحة الفقر في الريف والحضر ن على أساس ان نسبة الفقر تزداد أكثر في المناطق الحضرية ، واقترح كحل إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي .

وتتمحور الملامح العامة لأبعاد الإستراتيجية لمكافحة الفقر في العناصر التالية :

- تحقيق نسبة مستدامة – التنسيق مع الفقراء والمجتمع الدولي
- التنسيق الدولي والتعاون في مكافحة الفقر – الاعتماد على الحكومة الوطنية والدولية
- رسم سياسات واقعية تراعي القيود المالية والإدارية والسياسية .
- القدرة على اتخاذ قرارات حرة حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام .

وحسب هذا التصور البيئي فإن هناك فئة صغيرة من سكان العالم التي تتمتع بهذه المزايا وقد لا يتجاوز الفئات السكانية التي تعيش في المناطق الأوروبية والأمريكية الشمالية النظيفة بينما يعتبر أكثر من ثلاث أرباع سكان العالم فقراء بالمفهوم البيئي .

والسياسات التي قد تكون هامة في منع التهميش و الإفقار داخل البلد تشمل ما يلي :

- سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية والتنمية الريفية ، وأسواق العمل الريفية .
- تشجيع الانتمانات الصغيرة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع من خلال الاستثمار في التعليم والصحة .
- التطبيق السليم لمبادئ الإدارة والمساءلة .
- تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار .
- تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي .
- تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة تأثيرها على الفقراء .

سابعا:البيئة والتنمية المستدامة(7):

- **مفهوم البيئة ومشاكلها:**

1-1مفهوم البيئة:يعرف علم البيئةEnvironment بأنه ذلك العلم الذي يعنى بدراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه ،وتحديد التأثر المتبادل بين أي كائن حي ومجموعة العوامل المؤثرة في الحيز المكاني.

ويمكن القول أن البيئة هي الإطار الطبيعي الذي يتفاعل معه الإنسان ويعيش معه وفيه ،وحين نضع في طليعة إهتمامات الشأن البيئي الحفاظ على موارد الطبيعة فنحن نعني إستمرار الحياة الإنسانية وبهدف تحقيق توازن الموارد الطبيعية من حيوان ،نبات وماء وهواء.

وعليه نستطيع أن ندرك أن مفهوم البيئة،تفاعله وتداخله مع العلوم الأخرى أدى إلى زيادة الإهتمام به من قبل الدارسين والباحثين ليستنبطوا مجموعة من التعاريف التي نورد أهمها:

●المفهوم الإيكولوجي للبيئة:

يعرف علم البيئة الحديث الإيكولوجياالبيئة "بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من مظاهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".

وتعرف أيضا "بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية".

ومعنى ما سبق أن البيئة تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،حيث يقصد بالعوامل الحيوية جميع الكائنات الحية(المرئية وغير المرئية) الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة ،أما العوامل غير الحيوية فيقصد بها الماء والهواء والتربة.

●مفهوم البيئة وفقا لمؤتمر إستكهولم 1972:

لقد إعتبر مؤتمر إستكهولم البيئة أنها أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية تتمثل في الماء ،الهواء والتربة والمعادن ومصادر الطاقة والنباتات والحيوانات ،بل هي رصيد الموارد المادية والإجتماعية المتاحة في وقت ماوفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.

1-2-مشاكل البيئة:تتعرض البيئة إلى مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وهي:

ا-**التلوث البيئي:**ويشمل (تلوث الهواء،الماء والغذاء و التراب)،وجاء في الأحكام العامة لقانون البيئة "تلوث البيئة يعني أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية".

ب-**استنزاف الموارد الطبيعية:**استنزاف الموارد الطبيعية احد العوامل المؤثرة على البيئة حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان،وأثر على النظام الايكولوجي تأثيرا سلبي ،ومثل التطور التكنولوجي خطرا على البيئة لإستنفاذ الموارد الطبيعية ودمار بعضها،وتمثل هذا الاستنزاف عموما فيما يلي:إزالة الأشجار وماتسببه كالتصحر،إنجراف التربة،إنقراض بعض الحيوانات البرية والبحرية بالإضافة إلى نفاذ بعض موارد الطاقة كالبترول.

●التنمية المستدامة :

مضمون التنمية المستدامة: أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة.

1-1.مفهوم التنمية المستدامة:

يطلق عليها التنمية القابلة للاستمرار أو التنمية البيئية، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ يشاع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة ،بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات، التي تحول دون إستدامتها أو قدرتها على الإستمرار في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد.

ولعل أفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي إعتمد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كمايلي:

"هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".

و ترتكز فكرة التنمية المستدامة على الإدارة الرشيدة للبيئة ،لأن الاستعمال للبيئة محكوم بالأمثلية و ليس بالتعظيم،فالتنمية و الإدارة البيئية جانبان متكاملان ،فبدون حماية بيئية مناسبة ستنهار التنمية و بدون تنمية ستفشل حماية البيئة .(8)

1-2.أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف بيئية وإقتصادية وإجتماعية بإعتبارها عملية واعية،طويلة الأمد،مستمرة،شاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية،الاجتماعية،السياسية،الثقافية والبيئية ،وإن كانت غايتها الإنسان ،إلا أنه يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها،لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

1-3.أبعاد التنمية المستدامة: لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الإندماج والتكامل مابين الأبعاد الثلاثة الرئيسية وهي الأبعاد الإقتصادية،الإجتماعية والبيئية للتنمية،وإعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة،وأن إغفال البعد البيئي أو الإجتماعي سيؤثر سلبا على البعد الإقتصادي.

●**البعد الاقتصادي:**يعكس البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة الإنعكاسات للإقتصاد على البيئة إذ أنه يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

فالنظام الإقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة والطبيعة.

فالمنظور الإقتصادي لهذا النوع من التنمية نابع من الفكر الكلاسيكي ،وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول فترة ممكنة، والذي يقاس بدوره في أغلب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية ، أما من ناحية البيئة فالإهتمام ينصب على رأس المال الطبيعي، من خلال بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الإقتصادية مثل:التربة، النباتات، الحيوانات، خدمات النظام البيئي ، تنقية المياه...الخ.

●**البعد الإجتماعي:** ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية وإحترام حقوق الإنسان ،وإعطاء أهمية لدور المرأة ومشاركتها بإعتبارها المسير لموارد البيئة في المترل ،بالإضافة إلا أنها المربي والمعلم للطفل.

كما ينبغي تثبيت النمو الديمغرافي في أي بلد لأن الزيادة السكانية غير المتوازنة تحدث ضغطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات من الوفاء بتلبية إحتياجات السكان على توفير الخدمات؛بالإضافة إلا أن هذه الزيادة سوف تحد من التنمية وتقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة.

●**البعد البيئي:** لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية،وصار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تمديد التنمية في الدول النامية مما دفع"باللجنة الدولية للتنمية والبيئة"لإصدار تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة" والتي تلبي حاجات الجيل الحالي دون إستتراف حاجات الأجيال القادمة.

والمختصون في مجال البيئة يركزون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الإستغلال ،وأن أي إفراط في إستتراف هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة **هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي بدون إستتراف الموارد**

الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي ،وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة ليس فقط من منظور العدالة الإجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق "التوازن البيئي".

ثامنا:العـــلاقة بين الفـــقر والبيـــئة: تشير جميع الدراسات إلى ترابط واضح بين النمو السكاني و الفقر و التدهور البيئي ، و أن هذه العلاقات متشابكة و الحلول الممكنة لها صعبة و مع تزايد عدد السكان يتزايد الطلب و يشتد التنافس على الطعام و الغذاء و الموارد الطبيعية ، و يتزايد السكان في الدول النامية الأكثر فقرا بمعدل أسرع من إنتاج الغذائي و النمو الاقتصادي،إذ يضطرون الأفراد بسبب الفقر و التخلف التكنولوجي إلى الاعتماد على استتراف طاقة الأرض بدون اللجوء إلى تقنيات تؤدي إلى زيادة الإنتاج من دون تدمير.

إن معدل الاستهلاك الزائد في الدول الغنية يهدد باستتراف الميراث الطبيعي في المعمورة، كما نجد أن 20% من سكان العالم يستهلكون 80% من الموارد الطبيعية و في نفس الوقت يستمر الفقراء في تدمير بيئتهم من أجل البقاء فقط.

و ما لم يتم كسر حلقة الفقر فإن التدمير البيئي سيستمر و أن ما تعتبره الدول الغنية أزمة بيئية ليس أمرا جديدا لسكان الدول الفقيرة و النامية الذين عانوا من الجوع و الفقر و تدهور الموارد الطبيعية و الاستغلال الاقتصادي لأجيال عديدة، و مازالت هذه المعاناة تزداد و لم تعالج بالمستوى المطلوب لحد الآن فبمجرد ذكر تدهور البيئة يتبادر إلى الأذهان التلوث الناجم عن المصانع ، و احتمال تغيير المناخ بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري ،تآكل طبقة الأزون ،التصحر،الأمطار الحمضية،البقع النفطية و غير ذلك من المظاهر السلبية الناتجة عن التنمية المشوهة ، فالأغنياء ليسوا وحدهم الذين يدمرون البيئة مع أنهم مسؤولون عن الجزء الأكبر عن مشاكل الكرة الأرضية ،فالطفل المولود في الولايات المتحدة الأمريكية له تأثير على بيئة الأرض بما يساوي 30 مرة تأثير الطفل المولود في الهند.(09)

فالفقر ليس فقط نتجة للتدهور البيئي بل هو ايضا سبب يؤدي إلى تدمير البيئة ، فالمشكلة البيئية هي مشكلة ذات طبيعة عالمية تحتاج الحلول لها تكثيف التعاون و التنسيق الدوليين ،كما أن مشكلة الفقر مشكلة عالمية يجب مواجهتا لأسباب بيئية بالدرجة الأولى ثم لأسباب إنسانية ثانيا .

وتبعا لهذا السياق، فقد اقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقريتفاقم بشكل واضح المشكلة البيئية، لا سيما وأن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000، أكد أن شخصا واحدا على الأقل من بين خمسة أشخاص يعيش في حالة من الفقر، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزيد حالة العوز والحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، وهذا لضمان حياتهم، ومن منظور سوسيولوجي فإن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي إيجابي وعقلاني بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء وطبعا فالخيار هو للفرد على حساب عناصر البيئة الطبيعية، كما أن الجزائر أدرجت بشكل واضح ضمن الإستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط العمل البيئي ضرورة تقليص ظاهرة الفقر والعمل على النمو المستدام.

إن الحد من الفقر و حماية البيئة يتم عن طريق أساليب التنمية المستدامة التي يمكن من خلالها التوفيق بين احتياجات الفقر واحتياجات البيئة للحماية، حيث يمثل هذا جوهر التنمية المستدامة، ويقدم برنامج الأمم المتحدة (10) تصورا حول الاحتياجات العشر الرئيسية التي يجب تحقيقها لتحسين حياة الفقراء وهي:

1 – التغذية السليمة.

2- الحـ
3- القد
4- القد
5- التم
6- الحـ
7- القد
8- القدَ
9- القد
10- ال
تاسعا:ال
تعتمد
ومكافحة ا
يلي:
- زياد
- فهم
- دعم
- زياد
هذا المح
الإستراتيج
المحلية كو
- تقلي
- ضـ
- ضـ
- تو
وبشكل
يمكن من
ضمان البـ
خلاصة
تفاقم مشا
●ا
القدرات ،

2- الحماية من الأمراض التي يمكن تجنبها طبيا ووقائيا.
3- القدرة على العيش في بيئة نظيفة .
4- القدرة على الحصول على مياه نظيفة وكافية.
5- التمتع بهواء نظيف لا يحمل التلوث والأمراض.
6- الحصول على الطاقة الكافية للتدفئة والطهي.
7- القدرة على استخدام العلاج التقليدي.
8- القدرة على استخدام عناصر البيئة الطبيعية للممارسات الاقتصادية والاجتماعية.
9- القدرة على التكيف مع الصدمات الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف.
10- القدرة على اتخاذ قرارات حرة حول إدارة الموارد المتاحة بشكل مستدام.

تاسعا:البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر(11):

تعتمد الإستراتيجية على مجموعة من المبادرات المقترحة في مجالات مكافحة الفقر بالتركيز على قضايا التدريب المهني ومكافحة البطالة وتوفير القروض والمعونة الوطنية وتحسين الأمن الاقتصادي، وتتضمن المبادرات الإستراتيجية لمكافحة الفقر ما يلي:

- زيادة المعونة المقدمة للمنتفعين حاليا من صندوق المعونة الوطنية وتوسيع قاعدة المعونات.
- فهم ظاهرة الفقر وقياسها وتقييمها من أجل توجيه السياسات والخدمات بصورة أفضل.
- دعم برامج التمويل متناهي الصغر المستدام وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة .
- زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية و المناطق النائية من خلال تنمية التجمعات القروية.

هذا المحور يستند على خمسة محاور رئيسية للتنمية وهي: البشرية، الاجتماعية، المالية، الطبيعية والمادية. وأوصت الإستراتيجية في هذا المحور باعتماد أسلوب التنمية الاجتماعية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار النشاطات البيئية في المجتمعات المحلية كوسيلة لمكافحة الفقر والتنمية المحلية من خلال تقوية دور المنظمات المحلية غير الحكومية.

- تقليص دور الحكومة في استحداث الوظائف.
- ضمان إمكانية حصول الفقراء على عناية صحية كافية وتحسين أوضاعهم الصحية.
- ضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات الفقراء.
- توسيع الوعي العام بالجهود المبذولة للحد من الفقر.

وبشكل عام يمكن القول بأن هذه الإستراتيجية تتعامل مع حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بطريقة منهجية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المشتركة ما بين حماية البيئة والفقر ، مما تعتبر المرجع الأساسي في سياسات مكافحة الفقر و ضمان البعد البيئي فيها.

خلاصة :إن العلاقة بين الفقر و البيئة علاقة الترابط و التلازم ذات اتجاهين إذ الفقر يسبب و يزيد من التدهور البيئي و تفاقم مشاكل البيئة كما أن المحافظة عليها تؤدي لتفاهم مشكلة الفقر و ارتفاع عدد الفقراء مما يقضي العمل على :

●استدامة الموارد الطبيعية و تحقيق سياسة تنموية شاملة و متضمنة محاربة الفقر و حماية البيئة في آن واحد ،مع بناء القدرات من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

●ضرورة تبني المؤسسات المختلفة نظم الإدارة البيئية لإيجاد بيئة نظيفة.

●نشر الوعي البيئي و إيجاد ثقافة لدى مختلف شرائح السكان بأهمية المحافظة على البيئة.

●الاستفادة من التجارب الدولية و تكثيف التعاون الدولي لتقليل عدد الفقراء و توقيف التدهور البيئي.

الهوامش:

●النوع الاجتماعي و الماء و الفقرwww.ar.gederandwater.org/page/2953 آخر تصفح 03/15/ 2010 .أنظر إلى :

-عبد القادر خليل ،سليمان بوفاسة ،الحفاظ على البيئة كمدخل للحد من الفقر ،الملتقى العلمي الدولي الثالث:حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي خميس مليانة ،3 و 4 ماي 2010.

-حميدوش علي ،بن رابح محمد الفقر و آليات محاربته، الملتقى الدولي حول الفقر و تجارب الدول في معالجته،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة البليدة 2007.

-علي وهب ،خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث،دار الفكر بيروت لبنان 1996 ص ص 144-147

-مارتين رافاليون ،الفقر الحضري ،مجلة التمويل و التنمية صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 2007 ص ص 44-17

-جيم صافادرا و عمرس أرياس سبل محاربة الفقر و عدم المساواة الدائمين في أمريكا اللاتينية ،مجلة التمويل و التنمية،صندوق النقد الدولي ديسمبر 2005، ص22.

-الزبير عروس ،الفقر بالجزائر: الظاهرة،الأسباب و دور جمعيات في مواجهته ،مجلة cread ، العدد61 ،2002،ص84.

-سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ،مجلة الدراسات الاقتصادية ،مركز البصيرة الجـــــزائر العدد 21 ،2008 .

-خليل عبد القادر ،محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة(1990-2006) أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2008،ص305.

-تقارير ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،لسنوات مختلفة.

●أنظر إلى :

-إبراهيم مزيود ،بوعافية رشيد ،دمج البعد البيئي في إستراتيجية مكافحة الفقر،الملتقى العلمي الدولي الثالث:حماية البيئة و محاربة الفقر في الدول النامية حالة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي خميس مليانة ،3 و 4 ماي 2010.

-علي عبد القادر علي ،مؤشرات القياس و السياسات ، سلسلة جسر التنمية العدد الرابع ،المعهد العربي للتخطيط الكـــــويت ،2002.

-تقارير منظمة العمل الدولية ، لسنوات مختلفة.

●أنظر إلى

- علي عبد القادر علي ،دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت يونيو 2005.